التحليل القياسي لأثر التمويل الاجنبي على النمو الاقتصادي

سليمان عبدالكريم على اليزيد

طالب دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان

أ.د/ داليا حامد الشويخ

استاذ الاقتصاد الزراعى، جامعة أسيوط

د/ جمال حسن كامل

مدرس الاقتصاد الزراعى، جامعة الوادى الجديد

الملخص

شهد عالمنا المعاصر، أحداثًا عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي، وضعت الشعوب المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، جعلتهم يبحثوا عن سبل مختلفة تمكنهم من تلبية احتياجات ورغباتهم ومواجهة تحدياته، وبالرغم من تنوع وتعدد التحديات إلا أن التحديات الاقتصادية تتصدر المشهد لارتباطه بجميع مناحي الحياة، وفي المقابل حققت بعض الاقتصادات في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين معدلات نمو مرتفعة، تميزت هذه الاقتصادات التي حققت النمو بانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي، مستفيدة بذلك من تدفقات المعرفة واتساع الأسواق العالمية مما مكنها من تصريف منتجاتها، وحافظوا على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عال من الادخارات لتمويل الاستثمارات، وعملوا على بناء إطار مؤسساتي يميزه الحكم الرشيد في إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو المستديم وتسعى غالبية الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بشتى الطرق والوسائل الفعالة التي تساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال استغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة، والنمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

كلمات مفتاحية: التحليل القياسي، التمويل الاجنبي ،النمو الاقتصادي.

مقدمة:

شهد عالمنا المعاصر، أحداثًا عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي، وضعت الشعوب المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، جعلتهم يبحثوا عن سبل مختلفة تمكنهم من تلبية احتياجات ورغباتهم ومواجهة تحدياته، وبالرغم من تنوع وتعدد التحديات إلا أن التحديات الاقتصادية تتصدر المشهد لارتباطه بجميع مناحي الحياة، وفي المقابل حققت بعض الاقتصادات في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين معدلات نمو مرتفعة، تميزت هذه الاقتصادات التي حققت النمو بانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي، مستفيدة بذلك من تدفقات المعرفة واتساع الأسواق العالمية مما مكنها من تصريف منتجاتها، وحافظوا على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عال من الادخارات لتمويل الاستثمارات، وعملوا على بناء إطار مؤسساتي يميزه الحكم الرشيد في إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو المستديم وتسعى غالبية الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بشتى الطرق والوسائل الفعالة التي تساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال استغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة، والنمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل

القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن."

ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية النمو ويشكل الإستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كل من الإستثمارات الإجنبية، والقروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية حيث تساهم في التراكم الأرسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الإرتقاء بمستوى المعيشة، إلا أن النمو الاقتصادي يعالج على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، فالزيادة في الإنتاج الكلي والدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله، فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية غالباً لا تعود على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تمثلت المشكلة الأساسية في أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو السلب.

وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية:

ما هو أثر التمويل الخارجي في عملية النمو الاقتصادي للدول العربية الأردن، ومصر، وفلسطين.

أهداف البحث:

استهدف البحث:

١- دراسة أثر الإستثمار الأجنبي على الدول العربية محل الدراسة.

٢- دراسة أثر القروض الخارجية على الدول العربية محل الدراسة.

٣- دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على الدول العربية محل الدراسة.

٤- التعرف على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة.

الإسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدرارسة وذلك لتوضيح أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام البرنامج الإحصائي بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية مثل معاملات الارتباط، واختبار سكون البيانات، وتقدير الانحدار من خلال برنامج SPss .

كما اعتمد في الحصول على بيانات البحث من البنك الدولي والفاو، فضلاً عن استخدام بعض الكتب والرسائل والبحوث العلمية والمراجع العربية والأجنبية، الكتب والدوريات والمقالات والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

١- يؤثر الاستثمار الاجنبي ايجابا على النمو الاقتصادي دول مصر والأردن وفلسطين.

٢- تؤثر القروض الخارجية سلبا على النمو الاقتصادي لتلك الدول.

٣- تؤثر المساعدات الانمائية ايجابا على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وفي هذه الدراسة سيأخذ النموذج الصيغة الرياضية الخطية التالية وهي:

$$Y = f(X1, X2, X3) \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Y = a + b1\ X1 - b2\ X2 + b3\ X3 + e \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

Y: تعبر عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

X1: تمثل قيمة الاستثمار الاجنبي ويتوقع أن تكون اشارته موجبة.

X2: قيمة اجمالي الدين الخارجي واشارته المتوقعة سالبة

X3: قيمة المساعدات الانمائية الرسمية واشارتها المتوقعة موجبة

e :تمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة الذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعاً طبيعياً ومتوسطه الحسابي =صفر وله تباين ثابت، وهي من الفروض الضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة.

a: الثابت، **b1** ، **b2** ، **b3** : هي معلمات النموذج الواجب تقديرها

اولاً: أثر الإستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية والدين الخارجي على النمو الاقتصادي المصري

١- تقدير معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة في مصر :

تم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك، حيث نستنتج منه بعض النتائج ومايلي:

١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين النمو الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي) كمتغير تابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الاستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية، الدين الخارجي، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة(.Sig) 0.05 لكل منهم.

٢- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.01 .جدول رقم (١).

٢- اختبار سكون السلسلة لمتغيرات الدراسة في مصر :

يتبين من بيانات جدول رقم (٢) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن كل متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، والمساعدات الإنمائية، والدين الخارجي غير

جدول رقم (١): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة في مصر

المتغيرات		الإستثمار الأجنبية	المساعدات الإنمائية	الدين الخارجي	النمو الاقتصادي
الإستثمار الأجنبية	معامل بيرسون للارتباط	١			
	القيمة الاحتمالية (Sig)				
المساعدات الإنمائية	معامل بيرسون للارتباط	٠.٣٤٥	١		
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.١٩٠			
الدين الخارجي	معامل بيرسون للارتباط	٠.٠٠٨	٠.٠١٢	١	
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٩٧٦	٠.٩٦٤		
النمو الاقتصادي	معامل بيرسون للارتباط	٠.٤٨٩	٠.٥٠٦	٠.٦٠٢	١
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٠٥٣	٠.٠٤٦	٠.٠١٤	

المصدر: نتائج مخرجات برنامج .SPss

جدول رقم (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في مصر

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	قيمة الإحتمال (Sig)	قيمة الإحتمال (Sig)	قيمة الإحتمال (Sig)

النمو الاقتصادي	٠.٥٢٨	٠.٠٧٠٦	٠.٠٠٨٧
الإستثمار الأجنبية	٠.٣٨٠	٠.٠٦٧٥	٠.٠٠١٢
المساعدات الإنمائية	٠.١٧٥	٠.٠٠٩١	
الدين الخارجي	١.٠٠٠	٠.٩٠٠٩	٠.٠٠٠٣

المصدر: نتائج مخرجات برنامج E. Views

ساكنة في مستواها؛ ولكنه تم الوصول إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول لمتغير المساعدات الإنمائية والفرق الثاني للمتغيرات إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي والدين الخارجي.

٣- اختبار وتحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 296.02 - 7.608\ T_i}$$

$$\mathbf{(7.285)^{**} \quad (-2.099)^{*}}$$

$$\mathbf{F = (4.404)^{**} \quad R^{-2} = 0.239}$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد–Adjusted R squared)

المعدل 0.239 مما يشير إلى أن 24 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال الاستثمار الأجنبي، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو٧٦٪ فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 4.404 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.053 مما يعني رفض الفرضية

الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن نموذج

الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج

صالح للتقدير.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (2.099-) =t وقيمة ٠.٠٥، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من المعادلة السابقة وجود علاقة عكسية (سالبة) بين الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي المصري وقد يفسر ذلك بعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في مصر لاسيما خلال فترة ثورة يناير، وعلي ذلك يتم رفض الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله0.05 .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 163.756 + 0.032\ T_i}$$

$$\mathbf{(7.285)^{**} \quad (2.193)^{*}}$$

$$\mathbf{F = (4.808)^{**} \qquad R^{-2}=0.256}$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared)

المعدل 0.256 مما يشير إلى أن 26 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المساعدات الإنمائية، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 74% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 4.808 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.046 مما يعني قبول الفرضية

الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي المساعدات الإنمائية، وهذا يعني أن نموذج

الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج

صالح للتقدير.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (2.193) =t وقيمة ٠.٠٤، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من المعادلة السابقة أن زيادة المساعدات الإنمائية بوحدة واحدة تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي المصري بجوالي ٠.٠٣٢ أي نحو ٣.٢٪، وعلي ذلك يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين المساعدات الإنمائية والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 153.344 + 0.013\ T_i}$$

$$\mathbf{(5.144)^{**} \quad (2.823)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (7.967)^{**} \quad R^{-2} = 0.317}$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared):

المعدل 0.317 مما يشير إلى أن 32 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المساعدات الإنمائية، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 68% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 7.967 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.014 مما يعني قبول الفرضية

الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي، وهذا يعني أن نموذج

الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج

صالح للتقدير.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (2.823) =t وقيمة ٠.٠١٤، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من المعادلة السابقة أن زيادة الدين الخارجي بوحدة واحدة تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي المصري بجوالي ٠.٠١٣ أي نحو ١.٣٪، الأمر الذي يعني أن الين الخارجي يتم استخدامه في مشروعات تنموية وعلي ذلك يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين المساعدات الإنمائية والنمو الاقتصادي.

تأثير المتغيرات المستقلة (الإستثمار الأجنبي، المساعدات الإنمائية، والدين الخارجي) علي النمو الاقتصادي في مصر:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، جدول رقم (٣)، وكانت النتائج كما في المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 165.923 - 5.513\ T_i + 0.024\ T_i + 0.013\ T_i}$$

$$** (2.823) * (2.823) * (-2.823) *$$

$$(5.144)$$

$$F = (10.371)^{**} \qquad R^{-2} = 0.652$$

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared):

المعدل 0.652 مما يشير إلى أن 65 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة مجتمة (الإستثمار الأجنبي، المساعدات الإنمائية، والدين الخارجي) جدول رقم (٣)أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 35% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 10.371 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001مما يعني قبول الفرضية الصفرية والقبول

جدول رقم (٣) العوامل المؤثرة علي النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	الإستثمار الأجنبي	المساعدات الإنمائية	الدين الخارجي
	مليار دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار

2004	78.8	5.38	1502.84	1718.9
2005	89.6	11.74	1046.31	1655.6
2006	107.4	20.54	909.03	1719.6
2007	130.4	20.67	1138.69	2235.7
2008	162.8	14.56	1688.53	2842.5
2009	189.1	9.45	982.74	2561.4
2010	219.0	8.28	599.16	3149.0
2011	236.0	−0.59	423.73	3025.6
2012	279.1	6.31	1813.43	6657.2
2013	288.4	4.65	5512.51	2816.3
2014	305.6	4.67	3537.6	3320.8
2015	329.4	6.93	2524.53	4424.2
2016	332.4	9.95	2437.35	11945.3
2017	235.7	13.11	32.84	11128.4
2018	249.7	11.86	2063.74	10341.0
2019	303.1	9.01	2103.377	11284.2
المتوسط	221.0	9.78	1769.8	5051.6

المصدر: ١- جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

٢- احصائيات منظمة الأغذية والزراعة.

بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات المستقلة مجتمعة، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

ثانياً: أثر الإستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية والدين الخارجي على النمو الاقتصادي الأردني

١-تقدير معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة في الأردن :

تم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك، حيث نستنتج منه بعض النتائج ومايلي:

١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الاستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية، الدين الخارجي، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة(.Sig) 0.01 لكل منهم.

٢- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت القيمة الإحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.01 . جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة في الأردن

المتغيرات		الإستثمار الأجنبية	المساعدات الإنمائية	الدين الخارجي	النمو الاقتصادي
الإستثمار الأجنبية	معامل بيرسون	١			

	للارتباط				
	القيمة الاحتمالية (Sig)				
المساعدات الإنمائية	معامل بيرسون للارتباط	٠.٧٤٠	١		
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٠٠١			
الدين الخارجي	معامل بيرسون للارتباط	٠.٧٣٧	٠.٩١٧	١	
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠١		
النمو الاقتصادي	معامل بيرسون للارتباط	٠.٧٣٣	٠.٩٣٥	٠.٩٥٢	١
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٠٠١	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠١	

المصدر: نتائج مخرجات برنامج .SPss

٢-اختبار سكون السلسلة لمتغيرات الدراسة في الأردن:

يتبين من بيانات جدول رقم (٥) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن متغيرات الاستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية، غير ساكنة في مستواها؛ ولكنه تم الوصول إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول لها، في تم أخذ الفرق الثاني لمتغير الدين الخارجي.

بينما تبين أن الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) ساكنة في مستواها.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في الأردن

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	قيمة الإحتمال (Sig)	قيمة الإحتمال (Sig)	قيمة الإحتمال (Sig)
النمو الاقتصادي	٠.٠٠٠١		
الإستثمار الأجنبية	٠.٦٠٩٧	٠.٠٢٠٢	
المساعدات الإنمائية	٠.٥٩١٧	٠.٠٠٠٨	
الدين الخارجي	٠.٦٦٦٧	٠.٠٦٥٣	٠.٠٠٢٢

المصدر: نتائج مخرجات برنامج E. Views

٣-اختبار وتحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.01.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = -\ 16.062 + 21.168\ T_i}$$

$$\mathbf{(-0.477)^{**} \qquad (3.411)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (11.635)^{**} \qquad R^{-2} = 0.399}$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared)

المعدل 0.399 مما يشير إلى أن 40% من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال الاستثمار الأجنبي، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو ٦٠٪ فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 11.635 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.004 مما يعني رفض الفرضية

الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن نموذج

الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج

صالح للتقدير.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (3.411) =t وقيمة ٠.٠٠٤، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من المعادلة السابقة أن زيادة الإستثمار الأجنبي بوحدة واحدة تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي الأردني بجوالي ٢١.١٦٨، وعلي ذلك يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله0.05 .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Ln\hat{Y}_i = 26.982 + 0.008\ T_i$$

$$(0.566)^{n.s} \qquad (0.414)^{n.s}$$

$$F = (0.172)^{n.s} \qquad R^{-2} = 0.011$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared)

المعدل 0.011 مما يشير إلى أن 1.1 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المساعدات الإنمائية، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 99% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.،

وهذا يدل على أن المساعدات الإنمائية في الأردن ليس لها تأثير قوي على النمو الاقتصادي بها.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 0.172 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.684 مما يعني رفض قبول الفرضية الصفرية والقبول بعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي المساعدات الإنمائية.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (0.414) =t وقيمة ٠.٦٨٤، مما يدل على وجود أثر ضعيف جداً للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي عند مستوى

.دلاله0.05

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 25.064 + 0.002\ T_i}$$

$(0.476)^{n.s}$ $(0.410)^{n.s}$

$F = (0.168)^{n.s}$ $R^{-2}=0.011$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared):

المعدل 0.011 مما يشير إلى أن 1.1 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال الدين الخارجي ، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 99% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.، وهذا يدل على أن الدين الخارجي في الأردن ليس لها تأثير قوي على النمو الاقتصادي بها.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 0.168 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.688 مما يعني رفض قبول الفرضية الصفرية والقبول بعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي الدين الخارجي.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (0.410) =t وقيمة ٠.٦٨٨، مما يدل على وجود أثر ضعيف جداً للدين الخارجي على النمو الاقتصادي.

تأثير المتغيرات المستقلة (الإستثمار الأجنبي، المساعدات الإنمائية، والدين الخارجي) علي النمو الاقتصادي في الأردن:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، جدول رقم (٦) ، وكانت النتائج كما في المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = -169.847 + 32.25\ T_i + 0.026\ T_i + 0.013\ T_i}$$

$$\mathbf{(-^{*} \quad (5.963)^{**}\ (0.916)^{n.s} \quad (0.908)^{n.s}}$$

$$\mathbf{3.868)}$$

$$\mathbf{F = (12.043)^{**} \qquad R^{-2} = 0.674}$$

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared):

المعدل 0.674 مما يشير إلى أن 67 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة مجتمعة (الإستثمار الأجنبي، المساعدات الإنمائية، والدين الخارجي) جدول رقم (٣)أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 33% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 12.043 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0001مما يعني قبول الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي

والمتغير المستقل الإستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

جدول رقم (٦) العوامل المؤثرة علي النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	الإستثمار الأجنبي	المساعدات الإنمائية	الدين الخارجي
	مليار دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2004	11.4	1.86	740.42	5461.4
2005	12.6	3.86	954.75	6520.8
2006	15.1	6.23	974.1	6335.7
2007	17.1	4.39	1157.5	6324.9
2008	22.7	3.95	1400.33	8892.0
2009	24.5	3.27	2697.16	9741.1
2010	27.1	2.12	2141.05	11048.0
2011	29.5	1.76	2727.97	12688.6
2012	31.6	1.75	2978.79	15339.6
2013	34.5	2.07	2523.95	16594.7
2014	36.8	2.23	2639.813	17087.6
2015	38.6	1.60	2778.016	14302.6
2016	39.9	1.53	2916.219	14936.3
2017	41.4	1.97	3054.422	15570.0
2018	42.9	0.91	3192.625	16203.7
2019	44.5	0.92	3330.828	16837.4

المتوسط	29.4	2.53	2263.0	12117.8

المصدر: ١- جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

٢- احصائيات منظمة الأغذية والزراعة.

ثالثاً: أثر الإستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية والدين الخارجي على النمو الاقتصادي الفلسطيني

١-تقدير معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة في فلسطين :

نظراً لتعذر الحصول على بيانات الدين الخارجي لدولة فلسطين فقد تم استخدام مؤشر البطالة لكونه أحد المؤشرات التي تدل على النمو الاقتصادي للدولة.

وتم استخدام اختبار معامل بيرسون للارتباط لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك، حيث نستنتج منه بعض النتائج ومايلي:

١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين النمو الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التي تتمثل في المساعدات الإنمائية، والبطالة، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 (Sig.) كل منهما.

٢- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.50 . جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة في فلسطين

المتغيرات		الإستثمار الأجنبية	المساعدات الإنمائية	الدين الخارجي	النمو الاقتصادي
الإستثمار الأجنبية	معامل بيرسون للارتباط	١			
	القيمة الاحتمالية (Sig)				
المساعدات الإنمائية	معامل بيرسون للارتباط	٠.٠٠٦	١		
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٩٨١			
البطالة	معامل بيرسون للارتباط	٠.٠٧٠	٠.٢٠	١	
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٧٨٩	٠.٩٣٨		
النمو الاقتصادي	معامل بيرسون للارتباط	٠.٠٩٩	٠.٥٧٦	٠.٥٥٩	١
	القيمة الاحتمالية (Sig)	٠.٧٠٦	٠.٠١٦	٠.٠٢٠	

المصدر: نتائج مخرجات برنامج .SPss

٢- اختبار سكون السلسلة لمتغيرات الدراسة في فلسطين:

يتبين من بيانات جدول رقم (٨) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن الإستثمارات الأجنيبية ساكنة في مستواها، في حين تبين أن كل من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، والمساعدات الإنمائية، والبطالة غير ساكنة في مستواها؛ ولكنه تم الوصول إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول لمتغير المساعدات الإنمائية والفرق الثاني للمتغيرات إجمالي الناتج المحلي والبطالة.

جدول رقم (٨) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في فلسطين

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	قيمة الإحتمال (Sig)	قيمة الإحتمال (Sig)	قيمة الإحتمال (Sig)
النمو الاقتصادي	٠.٣٣٤٧	٠.٠٠٤١	
الإستثمار الأجنبية	٠.٠٠٢٨		
المساعدات الإنمائية	٠.٩٦٣٣	٠.٠٠٤٥	
البطالة	٠.٨٦٩٢	٠.٠٥٢٣	

المصدر: نتائج مخرجات برنامج E. Views

٣- اختبار وتحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Ln\hat{Y}_i = 183.573 - 0.026\ T_i$$

$$(7.285)^{n.s} \qquad (-2.099)^{n.s}$$

$$F = (0.147)^{**} \qquad R^{-2} = 0.010$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared):

المعدل 0.010 مما يشير إلى أن 1 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال الاستثمار الأجنبي، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو ٩٩٪ فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 0.147 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.706 مما يعني قبول الفرضية

الصفرية والقبول بعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج غير جيد للتنبؤ.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (0.384-) =t وقيمة ٠.٠٠٥، مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في فسطين.

الفرضية الثانية :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله0.05 .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 163.756 + 0.088\ T_i}$$

$$\mathbf{(7.285)^{**} \quad (2.729)^{*}}$$

$$\mathbf{F = (7.445)^{**} \qquad R^{-2}=0.287}$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared)

المعدل 0.287 مما يشير إلى أن 29 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المساعدات الإنمائية، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 71% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 7.445 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.016 مما يعني قبول الفرضية

الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي المساعدات الإنمائية، وهذا يعني أن نموذج

الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج

صالح للتقدير.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (2.729) =t وقيمة ٠.٠١٦، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من المعادلة السابقة أن زيادة المساعدات الإنمائية بوحدة واحدة تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي المصري بجوالي ٠.٠٨٨ أي نحو ٨.٨٪، وعلي ذلك يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين المساعدات الإنمائية والنمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله0.05

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 31.343 - 8.806\ T_i}$$

$$\mathbf{(5.144)^{**} \quad (3.117)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (9.714)^{**} \qquad R^{-2}=0.367}$$

ويتبين من المعادلة :

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد(Adjusted R-squared)

المعدل 0.367 مما يشير إلى أن 37 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المساعدات الإنمائية، أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو 63% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F

المحسوبة بلغت 9.714 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.008 مما يعني قبول الفرضية

الصفرية والقبول بوجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والبطالة، وهذا يعني أن نموذج

الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج

صالح للتقدير.

٣- **اختبار الفرضية** :يشير النموذج إلى أن قيمة (3.117) =t وقيمة ٠.٠٠٠٨، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من المعادلة السابقة أن زيادة الدين الخارجي بوحدة واحدة تؤدي لزيادة النمو الاقتصادي المصري بجوالي ٠.٠١٣ أي نحو ١.٣٪، الأمر الذي يعني أن البطالة تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي.

تأثير المتغيرات المستقلة (الإستثمار الأجنبي، المساعدات الإنمائية، والبطالة) علي النمو الاقتصادي في فلسطين:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، جدول رقم (٩) ، وكانت النتائج كما في المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 358.493 - 0.038\ T_i + 0.068\ T_i + 0.011\ T_i}$$

$$** \quad (-0.860)^{n.s} \ (3.453) \ ** \ (-3.399) \ **$$

$$(6.657)$$

$$F = (8.106)^{**} \qquad R^{-2} = 0.571$$

١- **قيمة معامل التحديد المعدّل:** بلغت قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared):

المعدل 0.751 مما يشير إلى أن 75 % من التغير في المتغير التابع أي النمو الاقتصادي يتم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة مجتمعة (الإستثمار الأجنبي، المساعدات الإنمائية، البطالة) جدول رقم (٣)أما النسبة المتبقية التي تقدر بنحو ٢٥٪ فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

٢- **اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة** :يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 8.106 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001مما يعني قبول الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات المستقلة مجتمعة، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

جدول رقم (٩) العوامل المؤثرة علي النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	الإستثمار الأجنبي	المساعدات الإنمائية	معدل البطالة
	مليار دولار	مليون دولار	مليون دولار	%
2004	75.0	0.0	2827.67	20.5
2005	98.5	0.0	2512.56	21.4
2006	122.0	0.0	2434.74	17.6
2007	174.6	0.0	2006.11	19.2
2008	214.3	0.0	2602.33	19.9
2009	174.1	0.0	2487.84	20.5
2010	166.3	0.0	1872.21	23.0
2011	183.3	0.0	2401.66	23.9
2012	170.6	161.0	2147.18	25.7
2013	190.8	-793.0	2240.41	26.3
2014	200.0	1.0	1828.394	26.2
2015	177.7	0.2	1802.674	26.1
2016	188.1	-7.9	1776.954	26.4
2017	211.7	1.4	1751.233	27.0
2018	241.5	60.1	1725.513	27.5
2019	250.1	-231.8	1699.792	28.1
المتوسط	177.4	-50.6	2132.3	23.5

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

الملخص

شهد عالمنا المعاصر، أحداثًا عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي، وضعت الشعوب المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، جعلتهم يبحثوا عن سبل مختلفة تمكنهم من تلبية احتياجات ورغباتهم ومواجهة تحدياته، وبالرغم من تنوع وتعدد التحديات إلا أن التحديات الاقتصادية تتصدر المشهد لارتباطه بجميع مناحي الحياة، وفي المقابل حققت بعض الاقتصادات في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين معدلات نمو مرتفعة، تميزت هذه الاقتصادات التي حققت النمو بانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي، مستفيدة بذلك من تدفقات المعرفة واتساع الأسواق العالمية مما مكنها من تصريف منتجاتها، وحافظوا على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عال من الادخارات لتمويل الاستثمارات، وعملوا على بناء إطار مؤسساتي يميزه الحكم الرشيد في إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو المستديم وتسعى غالبية الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بشتى الطرق والوسائل الفعالة التي تساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال استغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة، والنمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية النمو ويشكل الإستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كل من الإستثمارات الإجنبية، والقروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية حيث تساهم في التراكم الأرسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الإرتقاء بمستوى المعيشة، إلا أن النمو الاقتصادي يعالج على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، فالزيادة في الإنتاج الكلي والدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله، فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية غالباً لا تعود على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع.

تمثلت المشكلة الأساسية في أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو السلب.

وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية: ما هو أثر التمويل الخارجي في عملية النمو الاقتصادي للدول العربية الأردن، ومصر، وفلسطين. واستهدف البحث (١) دراسة أثر الإستثمار الأجنبي على الدول العربية محل الدراسة.، (٢) دراسة أثر القروض الخارجية على الدول العربية محل الدراسة.، (٣) دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على الدول العربية محل الدراسة.، (٤) التعرف على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة.

أهم النتائج البحثية:

١- يتناسب الإستثمار الأجنبي عكسيا مع النمو الاقتصادي المصري، وقد يفسر ذلك بأن نسبة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية في مصر تصب في مشروعات لا تسهم في زيادة النمو الاقتصادي المصري.

٢- بينما يتناسب الدين الخارجي طردياً مع النمو الاقتصادي المصري، ويفسر ذلك أن الدين الخارجي يتم استخدامه في مشروعات تنموية.

٣- يتناسب الإستثمار الأجنبي طردياً مع النمو الاقتصادي الأردني، وقد يفسر ذلك بأن نسبة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية في مصر تصب في مشروعات لا تسهم في زيادة النمو الاقتصادي المصري.

٤- بينما يتناسب الدين الخارجي طردياً مع النمو الاقتصادي الأردني، ويفسر ذلك أن الدين الخارجي يتم استخدامه في مشروعات تنموية.

٥- يتناسب الإستثمار الأجنبي عكسياً مع النمو الاقتصادي الفلسطيني، وقد يفسر ذلك بأن نسبة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية في فلسطين تصب في مشروعات لا تسهم في زيادة النمو الاقتصادي الفلسطيني، لاسيما مع ظروف الاحتلال بها.

المراجع

- إرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، **الاستثمار بالأوراق المالية :تحليل وإدارة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 20.

– إيناس فهمي حسين، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠١٨.**

– أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة لاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

– خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم – تحليل – إستراتيجية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999 ، ص ٢٨.

– على زين العابدين قاسم ومي مصطفى عوض، **محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الزراعة المصرية**، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠١٧.

– صلاح الدين نامق، محمود محمد نور، مذكرات فى مفاهيم التنمية الاقتصادية ونظرياتها، مطابع دار البيان، القاهرة ١٩٨٦.

– ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011 ، ص ص ٢٢– ٢٣.

– محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص ٣٢.

– محمد مطر، إدارة الاستثمارات :الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص ٧٧.

- هناء عبد الغفار، **الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14 .

- *Paul Samuelson, Wiliam Nordhaus, **Economie**, Edition Economica, Paris, 2000,P424.*

- *Abdellah Boughaba, **Analyse et Evaluation de Projets**, 2eme ed, Edition :Berti, Alger,*2005*, P7.*

-Alain Samuelson**, Economie Internationale Contemporaine**, Office des Publications Universitaire, Algérie, 1993,P47.

- *Gregory Manikiw **, Principles of Economics**, 4 th ed , Chaina , 2007, p561 .*

- *Kojima Kiyoshi, **Direct Foreign Investment**, Guildfed, London: Billing and Sons*

Ltd.,1982, p52.